

# المحددات المكانية للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق - دراسة تحليلية للمدة 1995 – 2018

أسعد حمدي محمد ماهر

قسم إدارة الأعمال، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، اقليم كردستان، العراق

الأجنبي المباشر بالدول النامية في خلق المنافسة بين المؤسسات المحلية و نظرائها من الشركات متعددة الجنسيات المستثمرة في البلد المضيف، و بالتالي يكون على المؤسسات المحلية أن تغير و تطور في منشآتها ان أرادت الحفاظ على بقائها و استمرارها في النشاط، الأمر الذي يؤدي إلى التحسين و إضفاء الفعالية على منتجات المؤسسات الوطنية للبلد المضيف.

وبالنسبة للعراق ، فان الاقتصاد العراقي يتمتع بالعديد من الخصائص التي تجعل منه منطقة جذب للاستثمارات الاجنبية ، فضلا عن قيام الحكومة باصدار قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 ، الذي يهدف الى تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للاسهام في عملية التنمية الاقتصادية وتوسيع القاعدة الانتاجية والخدمية وتنويعها ، الامر الذي يشجع المستثمرين الاجانب لاستثمار رؤوس اموالهم في العراق ، الا ان واقع الحال يؤكد وجود عددا من المحددات التي ربما تكون عائقا امام تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق.

## اولا : مشكلة البحث

ان الكثير من الدول المضيفة تعاني من ضعف المدخرات الوطنية فيها وعجزها عن الوفاء باحتياجات الاستثمار ، وبذلك فان هذه الدول هي بامس الحاجة الى هذه الاستثمارات ، وبالتالي فان الكثير من الدول المضيفة تشعر بالحرج كونها بامس الحاجة الى رؤوس الاموال الاجنبية لسد فجوة الموارد المحلية والمساهمة في عملية التنمية من ناحية ، والحشية او الخوف مما قد تسببه هذه الاستثمارات من اثار سياسية واقتصادية واجتماعية من ناحية اخرى بشكل خاص اذا كانت هذه الاستثمارات في أنشطة تمس السياسة الوطنية .

## ثانيا: اهمية البحث

تنع اهمية البحث منكونه يمثل محاولة لقياس وتحليل محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة 1995- 2018 ، لما لهذا الاستثمار من اثر مهم يمارسه في النمو والتنمية الاقتصادية في الدول المضيفة ، ولما له من اهمية في الدول المضيفة والحصول على العديد من المزايا ، منها ما يتعلق بزيادة الناتج المحلي الاجمالي ومستويات التشغيل في الأنشطة الاقتصادية التي ترتبط بعلاقات تشابك امامية وخلفية مع المشاريع الاجنبية، فضلا عن

**المستخلص-** لقد اكتسب موضوع جذب الاستثمارات الاجنبية بشكل عام والاستثمارات الاجنبية المباشرة بشكل خاص اهمية خاصة ، كونها تعد احد الركائز الاساس التي تعتمد عليها الدول لتمويل وتطوير برامجها التنموية في شتى القطاعات الاقتصادية ، كما تعد الاستثمارات الاجنبية المباشرة وسيلة فعالة لنقل التكنولوجيا المتقدمة وما ينطوي عليها من استحداث وتطوير طرق واساليب حديثة للانتاج تساهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

لذا تم اختيار محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق موضوعا لبحث ، للتعرف طبيعة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وقياس وتحليل العلاقة بين عددا من المتغيرات الاقتصادية وبين الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة 1995- 2018 ، اذ تبين لنا وجود علاقة موجبة وذات دلالة احصائية بين بعض المتغيرات الاقتصادية وبين الاستثمار الاجنبي المباشر ، ووجود علاقة عكسية وذات دلالة احصائية ايضا بين عددا اخر من المتغيرات الاقتصادية وبين الاستثمار الاجنبي المباشر.

**الكلمات الدالة-** الاستثمار ، الاستثمار الاجنبي ، محددات الاستثمار ، حجم الاستثمار ، تدفقات الاستثمار.

## المقدمة

لقد بذلت الكثير من الدول النامية جهودا ملحوظة ، وقامت بسياسات قوية للاصلاح الاقتصادي لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر من اجل تعويض العجز في الادخار المحلي ، وتحقيق زيادة في معدلات الناتج المحلي الاجمالي ، اذ ان الإستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل كبير في تحسين وسائل الإنتاج المختلفة فضلا عن تطوير البنية الأساسية للدول المضيفة، كما أن الحصول على التقنية من خلال الإستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدي إلى إستفادة المؤسسات المحلية للبلد المضيف من تواجد هذه التقنية، و ذلك من خلال الأفكار الجديدة في العملية الإنتاجية ونوعية التدريب العملي للعالة المحلية من قبل الشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر في البلد المضيف ، كما يساهم الاستثمار

الصادرات ، الامر الذي يترتب على ذلك زيادة الاستثمارات المحلية التي ترتفع من معدل التكوين الرأسمالي وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي (الجبوري ، 2014، 75) كما يلعب الاستثمار الاجنبي دورًا هامًا في خلق فرص عمل جديدة ، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة، والتي تعد ظاهرة منتشرة بشكل كبير في الدول النامية ، وذلك عن طريق التوسع الاقفي في مشاريع الاستثمار الاجنبي ذات الاحجام الكبيرة التي تتطلب ايدي عاملة ماهرة وغير ماهرة ، الامر الذي يؤدي الى تطوير رأس المال البشري في الدول المضيفة ، عن طريق قيام الشركات متعددة الجنسية بفتح دورات واعداد برامج لتدريب وتطوير مهارات الايدي العاملة في الدول المضيفة (هاجن ، 1988 ، 531) ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية الحديثة للدول المضيفة، والتي لها دور كبير في تطوير مهارة العمال ورفع كفاءة الإنتاج ، نظرًا لخبرة الشركات الأجنبية النشاط الاقتصادي ومعرفتها الواسعة لفنون الإنتاج والتسويق ، وعادة تتم عملية نقل التكنولوجيا ونشرها عن طريق الروابط الامامية والخلفية التي تحدث بين الشركات الاجنبية والشركات المحلية ، فبما يتعلق بالروابط الامامية تنشأ من خلال معاملات الشركات الاجنبية المباشرة مع العملاء، الامر الذي يؤدي الى زيادة التقدم الفني للشركات المحلية ، اذ تقوم الشركات الاجنبية بالاتفاق على البحث والتطوير بالقدر الذي يؤدي الى انتاج منتجات جديدة ، مما يحفز الشركات المحلية الراغبة في المنافسة على زيادة نفقاتها من البحوث والتطوير ، وبالنسبة للروابط الخلفية فنشأ عن طريق معاملات الشركات الاجنبية مع الشركات المحلية وتؤدي هذه الروابط الى نقل التكنولوجيا الجديدة الى الشركات المحلية من خلال حصول الشركات الاجنبية على مواردها من المواد الخام والسلع الوسيطة من الشركات المحلية ، لنا فان الدول النامية تسعى جاهدة للحصول على رأس المال الاجنبي والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة (عبد السلام ، 2006 ، 28).

كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعله مصدرًا جديدًا للحصول على العملات الأجنبية وزيادة رأس المال المادي في الدول المضيفة، فهو يؤثر على ميزان المدفوعات الخاص بالبلد المضيف عن طريق عدة قنوات. فالأول عن طريق التأثير الإيجابي على حساب رأس المال في ميزان المدفوعات الذي تسجل فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها إضافة إليه، وذلك في بداية تدفق هذه الاستثمارات للبلد المضيف (الأثر المباشر أو المبدئي). أما الثاني عن طريق التأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف من حيث التوسع في التبادل التجاري (الصادرات والواردات) مع دول العالم. والثالث هو التحويلات الخاصة بالأرباح والرسوم الإدارية (الإتاوات ورسوم حقوق الامتياز التي تدفعها الشركة التابعة للشركة الأم مقابل الحصول على حق استخدام اسم وشعار ونظام عمل الشركة الأم (وغيرها من البنود المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية من البلد المضيف نحو الخارج ، ويحدث التحسن في هذا الميزان اذا ساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في توسيع حجم الصادرات الى دول العالم أو اعادة التصدير الى الدول الام .(عبادي ، 2015، 21) وبذلك فان الاستثمار الاجنبي المباشر يساهم في زيادة الإنتاجية والإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد، وبالتالي تحسين مستوى الرفاهية.

## 2. محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

تتمثل محددات الاستثمار بالعوامل الاساسية التي يتوقف عليها القرار الاستثماري، والتي تتمثل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الظروف السائدة في الدولة والتي تمثل مناخ الاستثمار ( العبيدي ، 2012 ، 17).

زيادة رأس المال الاجتماعي عن طريق ما قد يقوم به المستثمر من توفير البنى التحتية بشكل متكامل لهذه المشاريع .

## ثالثا : فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان بعض المتغيرات الاقتصادية تؤثر بشكل ايجابي على الاستثمار الاجنبي المباشر ، وبذلك توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين هذه المتغيرات وبين الاستثمار الاجنبي المباشر ، في حين تكون العلاقة عكسية وذات دلالة احصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر وبين البعض الاخر من المتغيرات الاقتصادية.

## رابعا : هدف البحث

يتمثل هدف البحث بالتحقق من اتجاه تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق، وقياس وتحليل اثر عددا من المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة 1995- 2018.

## خامسا : هيكل البحث

من اجل التحقق من فرضية البحث والتوصل الى هدف البحث تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث : تناول المبحث الاول : اهمية ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر ، في حين خصص المبحث الثاني لعرض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ومحدداته في العراق، اما المبحث الثالث فقد كرس لقياس وتحليل انموذج لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق. وأخيرا سيتم التوصل الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي تخص البحث.

## المبحث الاول

### اهمية ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر

#### 1. اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر

لقد شهد الاستثمار الاجنبي المباشر تطورا علميا واضحا ، واصبح يمثل احد المصادر المهمة للتمويل الخارجي خاصة بالنسبة للدول النامية التي عجزت فيها مستوى المدخرات المحلية عن تمويل المستوى اللازم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي ، وازداد هذا التوجه خلال عقد التسعينات من القرن الماضي وبداية القرن الواحد والعشرين ، واخذ يتعاظم نتيجة لمساهمة الشركات متعددة الجنسيات في نقل وتحويل الاموال علميا من خلال تخطيطها للحدود وبناء شبكاتها عبر دول العالم ، اذ تستطيع الشركات المتعددة الجنسيات بما لديها من موارد مالية ضخمة سد الفجوة بين احتياطيها الدول النامية من رؤوس الاموال اللازمة لتمويل المشاريع التنموية وبين حجم المدخرات او الاموال المتاحة محليا ( عبد العزيز واخرون ، 2010 ، 128 ) .

وبذلك اخذ الاستثمار الأجنبي المباشر يتمتع بأهمية كبرى في اقتصادات الدول المضيفة، لما له من آثار إيجابية عديدة، فهو يساهم في رفع معدلات الاستثمار من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تضيف الى التكوين الرأسمالي الثابت الذي يعمل على تغطية فجوة الموارد المحلية الناجمة عن النقص في المدخرات الوطنية ، وهذا ما يؤدي الى زيادة موارد النقد الاجنبي التي تساعد على خلق فرص استثمارية جديدة للمستثمرين المحليين وتحفيز الشركات المحلية على شراء المدخلات الوسيطة المصنوعة محليا وزيادة

وبذلك فإن الاستثمار الاجنبي المباشر يحدث عندما تتضافر العوامل الثلاثة السابقة، فامتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا اذا ما استغلت بالشكل الامثل ، يمكن ان تعوض الشركات عن التكاليف الاضافية لاقامة تسهيلات انتاجية في الدول المضيفة ، الامر الذي يجعل هذه الشركات تحصل على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل المزايا الاحتكارية والمزايا المكانية في شكل استثمار اجنبي مباشر.

ومن المعروف ان تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر لا يمكن حدوثه مالم تسمح الدول المضيفة له بالدخول ، وبذلك تلعب المزايا المكانية ( المحددات المتعلقة بالدول المضيفة ) دورا كبيرا في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، الا انه توجد العديد من المحددات التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر منها (مندور، 2010، 72).

1- المحددات الاقتصادية : تلعب الدور الاساس في توجيه هذه الاستثمارات واستفادة دولة معينة منها ، وتمثل هذه المحددات البنى الاقتصادية والايضاح السائدة في الدول المضيفة وافاق تطورها ، ودرجة الافتتاح على العالم الخارجي والقوة التنافسية للاقتصاد القومي ، وكذلك القدرة على ادارة الاقتصاد القومي فضلا عن السياسات المختلفة لمعالجة هذه الاستثمارات ، كما يتأثر المناخ الاستثماري بالاختلالات والتقلبات في اسعار الصرف وارتفاع حجم الصادرات وحجم السوق وامكانيات نموها ...الخ.

2- المحددات السياسية: وتلعب دورا لا يمكن الاستهانة به في التأثير على اتجاه الاستثمارات الاجنبية التي قد لا توليها الدول النامية اهميتها بالرغم من التركيز عليها من قبل الدول الامم، مثل طبيعة النظام السياسي ومدى التدخل الحكومي في الانشطة الاقتصادية ، الاستقرار السياسي وما يعكسه على استقرار الاستثمارات الاجنبية الموجودة واحتمالات نموها ، وعلى العكس فان عدم الاستقرار سوف ينعكس سلبا على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

3- المحددات القانونية : وتمثل بالاجراءات والتطبيقات العملية للتشريعات والقوانين على ارض الواقع بما يوفر بيئة سليمة لجذب الاستثمارات ، فضلا عن الشفافية ووضوح الرؤية عن طريق تحديد اهداف اولويات الدولة في خطط التنمية الاقتصادية.

4- المحددات الادارية : وهي الاجراءات الادارية التي تتبعها الدول في تعاملها مع الاستثمار الاجنبي ، فكلما كانت هذه الاجراءات واضحة وبسيطة كلما يشجع ذلك على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول المضيفة وبالعكس.

**وفي هذا البحث سيتم التركيز على المحددات التي سيتم استخدامها في الجانب التطبيقي (القياسي) ، وبالنظر لوجود عدد كبير من هذه المحددات سوف نركز على اهمها وعلى النحو الآتي:**

#### 1- الناتج المحلي الاجمالي

ان النمو السريع للناتج المحلي الاجمالي في الدول المضيفة يحفز من تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ، لان نمو الناتج المحلي يخلق مستوى عالي من متطلبات رأس المال ويحدث فجوة في موارد الدولة المضيفة ، وبالتالي فان الدول المضيفة ستطلب استثمارة عن طريق عرض شروط تفضيلية للاستثمار الاجنبي المباشر ، وبذلك يعد الناتج المحلي الاجمالي احد المحددات الرئيسة للشركات المتعددة الجنسية التي تبحث عن النمو او النفاذ الى الاسواق الجديدة او زيادة نصيبها من اسواق الدول المضيفة ، فالناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نموه سببا في بروز مجموعة من الاقتصاديات النامية الناشئة وزيادة

وكما هو معلوم فان هناك الكثير من الآراء والنظريات التي تناولت محددات الاستثمار الاجنبي المباشر بالدراسة والتحليل ، ومن هذه النظريات ، نظرية عدم كمال السوق الذي تم صياغتها من قبل الاقتصادي الكندي Stephane Hymer في محاولة منه لتفسير كيفية قيام الشركات بالاستثمار في الخارج في ظل عدم كمال السوق ، والتي تستند في تفسيرها للاستثمار الاجنبي المباشر على اساس افتراض غياب المنافسة التامة في الدول النامية ، اذ تتميز هذه الدول بانخفاض المعروض من السلع وعدم تنوعه بسبب نقص المشاريع وصغر حجمها الذي يجعلها غير قادرة على منافسة الشركات الاجنبية التي تتمتع بمزايا المقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة ، والتي تجعلها في مركز قوة امام الشركات المحلية ، ومن اهم عناصر القوة التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر هي جودة ونوعية انتاجها مقارنة مع مانتجه المشاريع المحلية ، والتفوق لتكنولوجي الذي يتيح لها استخدام وسائل واساليب انتاجية حديثة ، والقدرات المالية والفنية التي تتيح لها تحقيق حجم أكبر لانتاجها ، فضلا عن توفر القدرات الادارية والانتاجية والتسويقية لديها (خلف ، 2009 ، 91 ) .

ومن نظرية عدم كمال السوق قدم الاقتصادي ( Hymer ) 1960 النموذج الاحتكاري الذي يفترض ان الهدف الاساس للاستثمار الاجنبي المباشر هو رغبة الشركات المتعددة الجنسية في السيطرة على الاسواق الخارجية ، وذلك لامتلاكها ميزات تنافسية تمكنها من العمل في الخارج لا تمتلكها الشركات المحلية في الدول المضيفة ، كما قدم كل من Hymer و Kindlebeger 1979 نظرية المنشآت الصناعية ، ومفادها الاستثمار الاجنبي المباشر في الخارج يجب ان يحقق ارباحا أكبر من تلك الذي يحققها في الداخل مع امتلاكه مزايا احتكارية ، او شبه احتكارية في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة ( عبد السلام ، 2007 ، 42 )

بينما ركزت نظرية الموقع اهتمامها على اختيار الدولة المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر من جانب الشركات المتعددة الجنسية ، اي تركز على المحددات المكانية التي تؤثر على قرار الاستثمار الاجنبي المباشر ، ومن هذه المحددات كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الانتاج والتسويق والادارة فضلا عن العوامل المرتبطة بالسوق ( محمد ، 2005 ، 30). وقد اقترح الاقتصادي Dunning تقسيما ثلاثيا للاستثمار الاجنبي المباشر ، هو الاستثمار الاجنبي المباشر الباحث عن الاسواق ، والاستثمار الاجنبي المباشر الباحث عن الموارد والايضاح ، والاستثمار الاجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة ( يونس ، 2006 ، 96 ) . وطور الاقتصادي Dunning 1977 المنهج الانتقائي عن طريق تحقيق التكامل والترابط بين ثلاث مجالات في ادبيات الاستثمار الاجنبي المباشر ، والتي تمثل نظرية المنشآت الصناعية ونظرية الاستخدام للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع ، واوضح Dunning انه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار الخارجي وهي ( محمد ، 2005 ، 33 ) :

- 1- امتلاك الشركة لمزايا احتكارية ، مزايا الملكية في الخارج بالمقارنة مع الشركات المحلية فب الدول المضيفة مثل امتلاكها الاصول التكنولوجية ، المهارات الادارية والتنظيمية والتسويقية ، وبشكل خاص البحث والتطوير.
- 2- المزايا المرتبطة بالموقع والخاصة بالدولة المضيفة ، والتي يجب ان تتفوق على شركات الدولة الامم مثل الاستقرار السياسي ، اتساع السوق ، انخفاض اجور العمال ، بنية اساسية مناسبة ، وحوافز استثمارية مختلفة.
- 3- مزايا الاستخدام الداخلي تتحقق عندما تصبح المعاملات داخل شبكة الشركة أكثر كفاءة لخدمة السوق ، وللحصول على الربح الاحتكاري من المعاملات خارج الشركة عن طريق البيع والايجار او التراخيص.

التصدير هو من اهم العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ( World Bank , 1996 , 3 ) .

4- سعر الصرف

تعد تقلبات اسعار الصرف من المحددات الرئيسة للاستثمار الاجنبي المباشر ، وذلك لان المستثمر سوف يربح او يخسر اذا ما اراد تحويل قيمة استثماراته بعد انتهاء فترة الاستثمار الى الوطن الام او الى دولة اجنبية اخرى ، ففي حالة انخفاض سعر صرف العملة الاجنبية التي استثمر امواله في الخارج فان المستثمر قد يفقد جزء من قيمة الارباح التي حققها ، او ربما يفقد قيمة الارباح التي حققها وجزء من رأس المال الاصلي المستثمر في الخارج ، اما في حالة ارتفاع اسعار صرف العملات الاجنبية المستثمر فيها فان المستثمر يستفيد من ارتفاع اسعار الصرف اضافة الى زيادة قيمة الارباح التي حققها نتيجة عملية الاستثمار في الخارج ، لان ارتفاع سعر صرف العملة الاجنبية يعني انخفاض قيمة العملة المحلية ، وبذلك تصبح المنتجات المحلية ارخص نسبيا في الاسواق الخارجية وهذا يؤدي الى زيادة الطلب عليها وبالتالي ارتفاع قيمة الصادرات التي اصحت ارخص نسبيا في الاسواق الخارجية وتنخفض وارداتها التي اصحت اعلى في الاسواق المحلية ، وهذا يؤدي الى تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ( باشا ، 1989 ، 386 ) .

لذا نجد ان الشركات المتعددة الجنسية تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات اسعار الصرف ، اذ انها تنجذب الى الدول بعد حدوث تخفيض قيمة العملة او عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة ، ومن المعروف ان هذه الشركات تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لاسعار الصرف لتحديد التوقعات الاستثمارية ، لان التغيرات في اسعار الصرف تؤدي الى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للاستثمارات في الدول المضيفة مقارنة بالبدائل الاخرى المتمثلة في تحويلها او اعادتها توزيعها ، ومن هنا يتضح وجود علاقة عكسية بين ارتفاع سعر صرف العملة المحلية وتدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

## المبحث الثاني

### تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ومحدداته في العراق

#### اولا: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

مما لاشك في ان الاستثمار الاجنبي المباشر سيقدم فرصاً مباشرة وكبيرة لتطوير الاقتصاد العراقي المتمثلة بأعادة بناء وزيادة فرص العمل لتشغيل المزيد من الايدي العاملة والقضاء على البطالة ، كونه مصدر تمويل غير منشئ للديون ويتسم بالاستقرار مقارنة بالصادر التمولية الأخرى ، فيما لو كانت مؤشرات مناخ الاستثمار في البلد المضيف تتسم بالاستقرار وتعمل على تشجيع تلك الاستثمارات . وإن زيادة حجم الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن أن تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة القيمة المضافة وخلق فرص العمل لتشغيل الأيدي العاملة وتدريبها إذ أن الشركات المستثمرة تستخدم أفراداً يتمتعون بمهارات عالية ويمكن لها نقل هذه المهارة والخبرة إلى الدول المضيفة عن طريق إقامة مرافق للتدريب وبالتالي فإن هذه العملية يمكن أن تخدم الاقتصاد من خلال رفع معدلات نموه ( خليل ، 2004 ، 38 ) .

ويتمتع الاقتصاد العراقي بالعديد من الخصائص والمميزات متمثلة بـ (الثروات الطبيعية والبشرية والسوق الاستهلاكية الكبيرة والحواجز والضمانات التي يقدمها العراق) التي تجعلها

مقدرتها على جذب الاستثمارات الاجنبية باتجاهها ، على اعتبار ان ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي دليلا على الاستقرار الاقتصادي في الدولة ، وبالتالي زيادة الطلب الكلي ودخول الافراد ، وبذلك تكون العلاقة طردية بين الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي وتدفق رأس المال الخارجي ( جميل ، 2002 ، 24 ) .

#### 2- الاتفاقيات الحكومية

يعد الاتفاقيات الحكومية احد ادوات السياسة المالية التي لها تأثير على الاستثمار الاجنبي المباشر ، اذ ان الاتفاقيات التي يتجه نحو تطوير البنى التحتية لتوفير شبكات اتصال فعالة ، وطرق وجسور ومطارات ومستشفيات وشبكات للصرف الصحي وشبكات المياه للاستخدام البشري ... الخ يؤدي الى زيادة فعالية القطاعات الاقتصادية مما يساهم في فتح فرص للاستثمار الاجنبي ، وكذلك الحال الاتفاقيات على البحث والتقدم التكنولوجي والاتفاقيات على تطوير الموارد البشرية الذي يساهم في تطوير المشاريع ، ويترك اثرا ايجابيا على زيادة الانتاج وتخفيض التكاليف مما يزيد من ارباح المشاريع وبالتالي زيادة الاستثمار ، فهذا النوع من الاتفاقيات يساهم في زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر .

وبخلاف ذلك فان الافراط في الاتفاقيات الحكومية الذي يساهم في عجز الموازنة ، والذي يؤدي الى زيادة الضرائب مستقبلا وانخفاض دخول الافراد ، الامر الذي يؤدي الى انخفاض الطلب على السلع والخدمات ، وكذلك انخفاض الادخارات وبالتالي انخفاض الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادية مما يعكس سلبا على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر . لذا نجد دراسات تجريبية توصلت الى علاقة ايجابية بين الاتفاقيات الحكومية والاستثمار الاجنبي المباشر ، منها على سبيل المثال دراسة ابونا ( Obwna , 2000,17 ) الذي أكد هذه العلاقة ، وبالعكس الدراسة المقدمة من قبل مونتفورت ( Montfort, 2002 , 14 ) أكدت العلاقة العكسية بين الاتفاقيات الحكومية والاستثمار الاجنبي .

#### 3- حجم الصادرات

تعد التجارة الخارجية احد القطاعات الاقتصادية المهمة وبشكل خاص في الدول النامية عن طريق دورها في زيادة معدلات النمو الداخلي القومي وتحقيق التحولات الهيكلية في الاقتصاد الوطني ، وتوفير السلع الانتاجية والاستهلاكية الضرورية ، وتمثل الصادرات عاملا اضافة مباشر للدخل القومي باعتبارها مصدر الحصول على العملات الاجنبية اللازمة لتحقيق التقدم الاقتصادي ، لذلك فان استقرار حصيلة الصادرات سيعتبر عاملا فاعلا للنشاط الاقتصادي ايضا لاجوانها المختلفة لاسيما سعر الصرف ، مما يعين توفير البيئة الملائمة لتحقيق تنشيط وتميز في مختلف القطاعات والوحدات الاقتصادية ، وبذلك تعد الصادرات احد محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وبشكل اساس في قطاع التصنيع او الخدمات لان الاستثمار الاجنبي المباشر يتجه الى القطاع الذي يكون فيه العائد الحدي اعلى مقارنة بين القطاعات الاخرى ، لذا فان ارتفاع حجم الصادرات في الميزان التجاري للدولة يجذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، وبالعكس حينما يكون هذا الميزان في حالة عجز فهو يكون عنصر تقيد له .

ويشير البنك الدولي في احدى دراساته بشكل واضح الى اهمية الصادرات بوصفها عاملا مهما لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ، معززا ذلك بنتائج عددا من الدراسات ومنها دراسة John و Sen الذين توصلوا الى نتيجة مفادها ان التصنيع من اجل

جدول (2)

الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة 1995 - 2018 (مليون دولار)

| السنة | الاستثمار الاجنبي المباشر | السنة | الاستثمار الاجنبي المباشر |
|-------|---------------------------|-------|---------------------------|
| 1995  | 2                         | 2007  | 972                       |
| 1996  | 1                         | 2008  | 1856                      |
| 1997  | 1                         | 2009  | 1452                      |
| 1998  | 7                         | 2010  | 1426                      |
| 1999  | 7                         | 2011  | 1396                      |
| 2000  | 3                         | 2012  | 2082                      |
| 2001  | 6                         | 2013  | 3400                      |
| 2002  | 2                         | 2014  | 5131                      |
| 2003  | 5                         | 2015  | 3 469                     |
| 2004  | 300                       | 2016  | 3102                      |
| 2005  | 515                       | 2017  | 3897                      |
| 2006  | 383                       | 2018  | 4049                      |

المصدر :

- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، النشرات الاحصائية للسنوات 1995-2018.
- جمهورية العراق ، البيانات الرسمية المنشورة من قبل البنك المركزي لسنوات مختلفة.

من الجدول (2) يتضح ضعف تدفق الأستثمار الأجنبي المباشر الى العراق حتى عام 2002، ولم تولي الحكومة آنذاك اهتماماً للأستثمار الأجنبي ، وربما يعود السبب في ذلك الى الاعتقاد السائد بأنه نوع من أنواع الإستعمار من أجل الأستيلاء على ثروة البلد، أما سبب ضعف تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق بعد 2003 فيعزى الى الوضع الأمني والسياسي المتدهور ، وضعف البنى الأرتكازية الأساسية التي يتطلبها قدوم الأستثمار الجني ، إضافة الى إنتشار الفساد المالي والإداري، إلا أنه في عام 2007 حصلت نقلة نوعية في زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر حيث وصل الى (972) مليون دولار ثم استمر بالارتفاع ليصل الى (5131) مليون دولار سنة 2014 محققاً نسبة زيادة قدرها (427.9%) مقارنة بسنة 2007 ، وبعد ذلك بدأ تدفق الاستثمار الاجنبي بالانخفاض في السنوات 2015 و2016 نتيجة انهيار الوضع الأمني في العراق بعد عام 2014 ، وسقوط عدد من المحافظات العراقية ، والدمار الذي أصاب هذه المدن من جراء العمليات العسكرية التي استمرت لأكثر من سنتين .

### ثانياً : محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

سوف نقصر في عرض محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق على ما سيتم اعتماده كتغيرات مستقلة في النموذج الذي نحاول قياسه في هذا البحث ، والذي تتمثل بما يأتي :

#### 1- الناتج المحلي الإجمالي:

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن النمو الاقتصادي في أي بلد، ومن المعروف ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية جعلته سريع التأثر بالأحداث التي واجهته ، فقد عانى الاقتصاد العراقي في مطلع التسعينيات من الحصار الاقتصادي الشامل الذي فرض عليه ، ومن نشوب حرب

منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية ، كما تعمل الحكومة العراقية جاهدة لتوفير كافة الضمانات والامتيازات لجذب الاستثمار الأجنبي والتي جسدها بشكل واضح قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 ومدى أهميته في جذب الاستثمارات الوطنية وتشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار رؤوس أموالهم في العراق ، في حين نرى أن واقع الحال يفصح عن وجود محددات أو عواقب سياسية وأخرى اقتصادية تعوق عمل الشركات متعددة الجنسية وتمنع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى العراق . أي ان بيئة الاستثمار في العراق لازالت غير مواتية لجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

ومن بين هذه المؤشرات المهمة اليوم والتي تعد بمثابة المرآة التي تعكس بيئة الدولة التي يروم المستثمرون الاستثمار فيها هو مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال الذي يصدر عن البنك الدولي ، فهي تشجع المستثمرين على الاستثمار فيها أو تثبطهم حسب ما آلت إليه نتائج تلك المؤشرات ، ولذا نجد الدول المتقدمة حريصة كل الحرص للحصول على مراتب متقدمة في المؤشرات الدولية كي تحافظ على نظافة سمعتها دولياً، حيث يتم ترتيب اقتصاديات العالم من 1 إلى 190 طبقاً لدرجة سهولة القيام بأنشطة الاعمال ، ويتم تحديد ترتيب اقتصاديات الدول عبر قياس المسافة الاجالية للوصول الى الحد الاعلى للاداء في 10 مواضع هي ( بدء النشاط التجاري ، استخراج تراخيص البناء ، الحصول على الكهرباء ، تسجيل الملكية ، الحصول على الائتمان ، حماية المستثمرين الاقلية ، دفع الضرائب ، التجارة عبر الحدود ، انفاذ العقود ، تسوية حالات الاعسار ) ، ويوضح الجدول (1) ترتيب العراق عربياً وعالمياً في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2018 .

جدول (1)

ترتيب العراق في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال عام 2018

| عربياً | عالمياً | الدولة    | عربياً | عالمياً | الدولة   |
|--------|---------|-----------|--------|---------|----------|
| 1      | 21      | لبنان     | 11     | 133     | الإمارات |
| 2      | 66      | موريتانيا | 12     | 150     | البحرين  |
| 3      | 69      | جيبوتي    | 13     | 154     | المغرب   |
| 4      | 71      | جزر القمر | 14     | 158     | عمان     |
| 5      | 83      | الجزائر   | 15     | 166     | قطر      |
| 6      | 88      | العراق    | 16     | 168     | تونس     |
| 7      | 92      | السودان   | 17     | 170     | السعودية |
| 8      | 96      | سوريا     | 18     | 174     | الكويت   |
| 9      | 103     | ليبيا     | 19     | 185     | الأردن   |
| 10     | 128     | اليمن     | 20     | 186     | مصر      |

وحسب الجدول (1) يسجل العراق المرتبة (16) عربياً و (168) عالمياً في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2018 في حين جاءت الإمارات العربية المتحدة في الترتيب الأول عربياً والـ 21 عالمياً تلتها البحرين ثم المغرب ، الأمر الذي يشير الى ضعف بيئة العراق الاستثمارية من أجل جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الداخل . لقد انعكس ضعف البيئة الاستثمارية في العراق على حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة اليه كما هو واضح في الجدول (2) .

في ظل وجود بعض الحقول النفطية المهمة في هذه المناطق، الى جانب الهبوط السريع لاسعار النفط عالمياً أدى الى تراجع عوائد الصادرات النفطية لاسيما ان الاقتصاد العراقي اعتمد حوالى 90% على صادرات النفط وعدم تنوع مصادر الدخل هذا مما أدى الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي، ويع ذلك في عام 2016 بدأ الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع الى ان بلغ 201 مليار دولار عام 2018 .

## 2- حجم الاتفاق الحكومي

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (4) ان هناك تذبذباً واضحاً في حجم الاتفاق الحكومي خلال مدة البحث ، فالمدة 1995- 2002 ، اتسمت بالتذبذب والانخفاض في حجم الاتفاق الحكومي ، وربما يعود السبب في هذا الانخفاض الى تراجع حجم الصادرات النفطية بشكل كبير نتيجة الحصار الاقتصادي الذي تم فرضه على العراق منذ عام 1991 ، وانخفض حجم الاتفاق بشكل كبير عام 2003 ليصل الى ( 7,3 ) مليار دولار ، ويعود السبب في ذلك الى احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية والدول المتحالفة معها والدمار الذي تعرض له العراق خلال هذا العام .

اما المدة 2004- 2018 ، فقد شهدت تحولا واضحاً في السياسة المالية في ظل التشريعات والقوانين الجديدة وارتفاع اسعار النفط فضلا عن زيادة إيرادات النفط نتيجة لارتفاع حجم الصادرات النفطية ، الامر الذي انعكس بشكل ايجابي على زيادة حجم الاتفاق الحكومي ، اذ بدأ بالارتفاع بشكل واضح خلال هذه المدة بالرغم من وجود تذبذب بسيط بين بعض السنوات .

جدول ( 4 )

تطور حجم الاتفاق الحكومي للمدة 1995- 2018 (مليار دولار )

| السنة | الاتفاق | السنة | الاتفاق |
|-------|---------|-------|---------|
| 1995  | 10.8    | 2007  | 34.9    |
| 1996  | 6.6     | 2008  | 46.9    |
| 1997  | 12.1    | 2009  | 39.5    |
| 1998  | 15.6    | 2010  | 49.4    |
| 1999  | 8.4     | 2011  | 53.6    |
| 2000  | 8.1     | 2012  | 55.2    |
| 2001  | 12.8    | 2013  | 48.0    |
| 2002  | 15.5    | 2014  | 44.5    |
| 2003  | 7.3     | 2015  | 42.5    |
| 2004  | 21.2    | 2016  | 40.4    |
| 2005  | 15.7    | 2017  | 41.8    |
| 2006  | 17.1    | 2018  | 40.6    |

المصدر :

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، النشرات الاحصائية للسنوات 1995- 2018.

جمهورية العراق ، البيانات الرسمية المنشورة من قبل البنك المركزي لسنوات مختلفة.

مدمرة فضلا عن العقوبات الاقتصادية بضمنها تجريد ارصده في البنوك الدولية ، والدمار الشامل الذي اصاب البنى التحتية والمؤسسات الانتاجية والمرافق الخدمية كل هذه العوامل ساهمت في تدهور معدل نمو الناتج المحلي ، وهذا ما نراه واضحا في الجدول (3)

جدول (3)

الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 1995 – 2018 (مليار دولار)

| السنة | الناتج المحلي الاجمالي | السنة | الناتج المحلي الاجمالي |
|-------|------------------------|-------|------------------------|
| 1995  | 32.230                 | 2007  | 69.556                 |
| 1996  | 30.999                 | 2008  | 109.100                |
| 1997  | 30.240                 | 2009  | 98.987                 |
| 1998  | 29.122                 | 2010  | 121.335                |
| 1999  | 28.046                 | 2011  | 153.032                |
| 2000  | 26.826                 | 2012  | 184.192                |
| 2001  | 25.659                 | 2013  | 195.382                |
| 2002  | 24.544                 | 2014  | 196.493                |
| 2003  | 23.464                 | 2015  | 192.022                |
| 2004  | 33.700                 | 2016  | 196.602                |
| 2005  | 32.116                 | 2017  | 196.643                |
| 2006  | 42.620                 | 2018  | 201.240                |

المصدر :

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، النشرات الاحصائية للسنوات 1995- 2018.

جمهورية العراق ، البيانات الرسمية المنشورة من قبل البنك المركزي لسنوات مختلفة.

ويتبين من الجدول (3) ان الناتج المحلي الاجمالي بلغ ( 32.23 ) مليار دولار في سنة 1995 ، ومن ثم بدأ الناتج المحلي الاجمالي بتراجع خلال المدة (1996-2003) حيث بلغ (30.999-23.464 مليار دولار) (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2004، 89) انظر الجدول (3)، فيما بعد سنة 2004 حدث تغير ايجابي في الناتج المحلي الاجمالي واستمر التحسن اذ قدر بـ(109.100) مليار دولار سنة 2008 نتيجة ارتفاع اسعار النفط اذ وصل الى 150 دولار للبرميل الواحد في نفس السنة، اما فيما بعد سنة 2008 تآثر الاقتصاد العراقي في تداعيات الازمة المالية العالمية، وذلك من خلال تراجع اسعار النفط عالمياً وقد بدأ ذلك واضحاً في تراجع معدلات الناتج المحلي الاجمالي (98.987) سنة 2009 مقارنة بالسنة السابقة، والمدة المحصورة بين 2010-2012 كان هناك تحسن ملحوظ في قيم الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغ ( 153,032 و 184,192 مليار دولار) لسنتي 2011 و 2012 على التوالي ، اما السنوات (2013-2014) شهد استقراراً في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ ( 195.382- 196.493 ) مليار دولار، واما في سنة 2015 شهد تراجعاً حيث بلغ 192.022 مليار دولار، نتيجة لمواجهة الاقتصاد العراقي تحديات سياسية واقتصادية، مما أدى الى تدهور الوضع الامني بسبب سيطرة الجماع الارهابية على عدد من محافظات العراق اذ ادت الى تدمير البنى التحتية لاسيما

## 3- حجم الصادرات

لقد أصيبت التجارة الخارجية للعراق بشلل شبه تام خلال عقد التسعينات نتيجة الحصار الاقتصادي الذي أوقف التعامل الخارجي للعراق ونتيجة لذلك توقفت الصادرات النفطية، لتتخفف حجم الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغت (1,96) مليار دولار سنة 1995. وشهد النصف الثاني من العقد المذكور تحسناً في اقيام الصادرات بعد توقيع العراق لمذكرة التفاهم اذ سمح للعراق في ضوءها بتصدير كميات محدودة من النفط الخام مقابل كميات من الغذاء والدواء، ونتيجة لذلك ارتفعت حجم الصادرات لتصل الى (18,742) مليار دولار سنة 2000 ، الا انها بدأت بالانخفاض لتصل الى (9,71) مليار دولار سنة 2003، نتيجة لتدهور اوضاع البلد بسبب الحرب في تلك السنة، وبعد سنة 2004 شهد العراق تحسناً في حجم الصادرات لتصل الى (63,726) مليار دولار سنة 2008 ، اما سنة 2009 تراجع حجم الصادرات نتيجة الازمة المالية العالمية لعام 2008 وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية والعراق من بينها، ثم بدأ بالارتفاع في السنوات 2010 و 2011 و 2012 ليبدأ بالانخفاض مرة اخرى الى ان وصل الى 87,26 مليار دولار عام 2018 . وهكذا هو حال حجم الصادرات اتسم بالتذبذب خلال مدة البحث .

جدول ( 5 )

حجم الصادرات في العراق للمدة 1995 - 2018 ( مليار دولار )

| السنة | الصادرات | السنة | الصادرات |
|-------|----------|-------|----------|
| 1995  | 1.963    | 2007  | 39.587   |
| 1996  | 2.764    | 2008  | 63.726   |
| 1997  | 6.385    | 2009  | 39.430   |
| 1998  | 7.427    | 2010  | 51.764   |
| 1999  | 13.067   | 2011  | 79.681   |
| 2000  | 18.742   | 2012  | 94.209   |
| 2001  | 12.872   | 2013  | 89.768   |
| 2002  | 12.219   | 2014  | 83.981   |
| 2003  | 9.711    | 2015  | 89.319   |
| 2004  | 17.810   | 2016  | 81.298   |
| 2005  | 23.697   | 2017  | 87.559   |
| 2006  | 30.529   | 2018  | 87.260   |

المصدر :

- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، النشرات الاحصائية للسنوات 1995- 2018.

- جمهورية العراق ، البيانات الرسمية المنشورة من قبل البنك المركزي لسنوات مختلفة.

## 4- سعر الصرف

يعد سعر الصرف أداة مهمة لربط الاقتصاد المحلي باقتصادات البلدان الأخرى. وتبرز أهمية سعر الصرف من خلال استعماله كمؤشر لقياس تنافسية البلد مع البلدان الأخرى. إذ أن العلاقة بين التنافسية ومستوى سعر الصرف الحقيقي هي علاقة عكسية، وكذلك تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتجسدة بالتوازن الداخلي والتوازن الخارجي، إذ أن التوازن الداخلي يتحقق عندما يكون هناك استقرار في المستوى العام للأسعار والأجور، فضلاً عن تحقيق العمالة الكاملة، في حين أن تحقيق التوازن الخارجي يتم عن طريق توازن ميزان المدفوعات، والمقصود هنا هو التوازن الاقتصادي (المدفوعات الخارجية تساوي الإيرادات الخارجية) وليس التوازن المحاسبي (الجانب الدائن يساوي الجانب المدين)، ويمكن عن طريق سعر الصرف تحقيق أهداف السياسة النقدية من خلال استخدام سعر الصرف كعامل لتخفيض نسبة التضخم. (بوخاري، 2010: 121)

جدول ( 6 )

سعر الصرف في العراق للمدة 1995 - 2018

| السنة | سعر الصرف | السنة | سعر الصرف |
|-------|-----------|-------|-----------|
| 1995  | 1674.5    | 2007  | 1267.0    |
| 1996  | 1170.0    | 2008  | 1203.0    |
| 1997  | 1471.0    | 2009  | 1182.0    |
| 1998  | 1620.0    | 2010  | 1185.0    |
| 1999  | 1972.0    | 2011  | 1196.0    |
| 2000  | 1930.0    | 2012  | 1233.0    |
| 2001  | 1929.0    | 2013  | 1232.0    |
| 2002  | 1956.0    | 2014  | 1214.0    |
| 2003  | 1936.0    | 2015  | 1226      |
| 2004  | 1453.0    | 2016  | 1225      |
| 2005  | 1472.0    | 2017  | 1228      |
| 2006  | 1475.0    | 2018  | 1209      |

المصدر :

- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، النشرات الاحصائية للسنوات 1995- 2018 .

- جمهورية العراق ، البيانات الرسمية المنشورة من قبل البنك المركزي لسنوات مختلفة .

من خلال استقراء الارقام الواردة في الجدول (6) يتضح لنا ان هناك تذبذباً واضحاً في سعر صرف الدينار العراقي نتيجة للعوامل الخارجية و الداخلية لاسيما تصدير النفط الذي يعد مصدر للعملة الاجنبية من جهة والاصرار على العمل بنظام سعر الصرف الثابت من قبل الحكومة، مع تعدد مستويات الصرف الرسمية الذي يمكن توصيفه بنظام تعدد الصرف الثابت، ان عقد التسعينيات عمل على خلق سوق موازية للصرف الاجنبي، كانت هذه السوق هجينة التكوين تتعامل بمعدلات صرف الدينار العراقي وتختلف

حيث ان:

FDI : الاستثمار الأجنبي المباشر

GDP : الناتج المحلي الإجمالي

GS : الاتفاق الحكومي

EX : حجم الصادرات

XCH : سعر الصرف

$B_0$ : تمثل القاطع وهو موجب

$B_1$ : تمثل ميل الناتج المحلي الإجمالي وهو موجب

$B_2$ : تمثل ميل الاتفاق الحكومي وهو موجب

$B_3$ : تمثل ميل حجم الصادرات وهو موجب

$B_4$ : تمثل ميل سعر الصرف وهو سالب

وباستخدام برنامج E-views 10 تم تقدير النتائج وعلى النحو الآتي :

1. الثبات والاستقرار (Stationary test /Unit root test)

يلعب الثبات والاستقرار دوراً أساسياً في الدراسات القياسية ، وبشكل خاص الدراسات المتعلقة ببيانات السلاسل الزمنية ، لذا تم إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث باعتماد طريقة ديكي – فولر الموسع ( ADF )، إذ تختبر فرضية العدم (  $H_0$  ) عدم استقرارية السلاسل الزمنية مقابل الفرضية البديلة (  $H_1$  ) التي تشير إلى استقرارية السلاسل الزمنية الواردة في الجدول ( 7 ) .

الجدول (7)

نتيجة اختبار جذر الوحدة لجميع المتغيرات الداخلة في النموذج

| ADF : Augmented Dickey-Fuller  |            |                 |        | المتغيرات         |
|--|------------|-----------------|--------|-------------------|
| First (الجنور الوحدة) Difference   |            | Level (المستوى) |        |                   |
| Intercept  | Trend      | Intercept       | Trend  |                   |
| 0.6099   | 0.0614     | 1.0000          | 0.9984 | الاستثمار الاجنبي |
| ***0.0748  | ****0.0211 | 0.9892          | 0.7207 | الناتج المحلي     |
| *0.0007  | *0.0045    | 0.8340          | 0.3835 | الاتفاق الحكومي   |
| *0.0005  | *0.0026    | 0.6898          | 0.7141 | الصادرات          |
| *0.0001  | *0.0005    | 0.0693          | 0.0882 | سعر الصرف         |
| مستوى المعنوية عند (%1) * و (%5) ** و (%10) *** و (****None) على التوالي |            |                 |        |                   |

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على البيانات السنوية للمدة (1995 – 2018)

وباستخدام برنامج E-views 10 .

باختلاف فئة العملة العراقية وطريقة طبعها. كما وان هذه السوق كانت المحرك والقائد لتحديد سعر الصرف وفق النظام المعموم المطلق او التام الصرف Purely Floating . (صالح، 2008، 7).

الامر الذي ادى الى تقلبات في سعر الصرف الدينار خلال السنوات (1995-2000)، اذ ان قيمة الدولار الواحد في سنة 2000 بلغت 1930 دينار، مقارنة بسنة 1995 وهي 1647.5 دينار، هذا بالرغم من توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) في تلك الفترة، ومن ثم واصل تدهور سعر الصرف الدينار خلال المدة (2000-2003) اذ بلغ 1936 ديناراً للدولار الواحد سنة 2003، وربما يعود السبب في ذلك الى عدة اسباب نذكر أهمها :

1. تزايد عرض العملة المحلية بسبب اعتماد سياسة سياسة الاصدار النقدي لتمويل العجز .
2. المضاربة بالعملة وهو ما اسهم في بروز ظاهرة السوق الموازية جراء استبدال العملة المحلية بالدولار .
3. اعتماد اسلوب استيراد بدون تحويل خارجي مما ادى الى خروج كيات كبيرة من العملة المحلية .

بعد احداث عام 2003 حصل البنك المركزي العراقي على استقلالته اثر صدور القانون رقم (56) لسنة 2004 والذي اعتبر بمثابة مرحلة انتقالية في تاريخ الجهاز المصرفي العراقي. وقد مثل سعر الصرف للدينار العراقي الهدف الأساسي للسلطة النقدية ، والعمل على تحسين قيمة الدينار العراقي ثم المحافظة على استقرار هذه القيمة والذي أكد عليه قانونه الجديد. فبعد ان كان سعر صرف الدينار محدود (1936) دينار لكل دولار بداية 2003 ارتفعت قيمته بشكل كبير بعد تنفيذ مزادات العملة الاجنبية ليصل الى (1453) دينار لكل سنة 2004 ،. واستقر سعر صرف الدينار العراقي بالارتفاع حتى بلغ (1233) ديناراً لكل دولار عام 2012 وبعد ذلك شهد سعر صرف الدينار استقرار ملحوظاً في السوق ، كما ان التحسن الذي حدث في قيمة العملة العراقية خلال هذه المدة زاد من ثقة الافراد بالدينار العراقي، الامر الذي ساهم في تلاشي التباين بين سعري الصرف الموازي والرسمي تقريباً .

### المبحث الثالث

#### قياس وتحليل انموذج لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

توجد العديد من العوامل المؤثرة في الاستثمار الاجنبي المباشر وفقاً للنظريات الاقتصادية والدراسات التجريبية ، واستناداً إلى نماذج الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية تم تصميم الانموذج الآتي مع ملاحظة أنه لا يمكن إدراج جميع المتغيرات المستقلة التي يتوقع أن تؤثر في الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك لصعوبات كثيرة أهمها كثرة عدد هذه المتغيرات وصعوبة القياس لنا عادة ما يتم الاختصار فقط على عدد منها، وبذلك تمت صياغة الانموذج على الشكل الآتي .:

$$FDI = B_0 + B_1GDP_t + B_2GS + B_3EX + B_4XCH + U_t$$



3. العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة (Granger Causality Tests) one direction or two) يتركز مفهوم السببية في تحديد اتجاه العلاقات السببية (direction) بين المتغيرات داخل النماذج، حيث استخدم العديد من الاختبارات لتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية، إلا أن (Granger Causality) في الوقت الحاضر مكان اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين، وفي الجدول أدناه نتائج اختبار العلاقات السببية بين المتغيرات موضوع البحث:

جدول (9)

يبين نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات داخلة النموذج للمدة (1995-2018)

| اختبار F | مستوى العلاقة | مستوى المعنوية | المتغيرات                                   |
|----------|---------------|----------------|---|
| 6.30550  | علاقة قوية    | 0.0113         | علاقة الاستئثار الاجنبي مع الناتج المحلي    |
| 3.09400  | علاقة قوية    | 0.0244         | علاقة الاستئثار الاجنبي مع الائتلاف الحكومي |
| 0.0855   | علاقة متوسطة  | 0.0855         | علاقة الناتج المحلي مع الصادرات             |
| 33.2641  | علاقة قوية    | 0.0007         | علاقة سعر الصرف مع الصادرات                 |

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (1995 - 2018) وباستخدام برنامج E-views 10 .

يظهر من الجدول (9)، من خلال مقارنة قيمة (p-value) عند المستوى المعنوية (5%)، أنغالبية المتغيرات المستقلة في المستويات المختلفة ذات علاقة سببية باتجاه واحد مع المتغير التابع. وهذا يدل على قوة و معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ان هذه النتائج تتفق مع الفرضية البديلة للبحث التي تقر بوجود علاقات سببية بين المتغيرات موضوع البحث، وهذه النتائج تبدو كأساس قوي و منطقي لتقدير النماذج القياسية خلال تحديد دقة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة في النماذج المعقدة.

#### 4. تقدير النماذج القياسية (Econometrics Model Estimation)

ان نتائج الثبات والاستقرار و نتائج التكامل المشترك اساسان قويان و منطقيان لتقدير النموذج. إذ اكتشفت البحث بواسطة محاولات عدة النماذج الملائمة وفقا لما تشترطه النظرية الاقتصادية والقياسية والتحول الى الصيغة (اللورغتمية المزوجة) التي تعد من أكثر الدوال ملائمة من حيث الحجم والقيمة والاشارة) ، والمعلمات المقدره الواردة في الجدول (10):

جدول (10)

نتائج تقدير معاملات المقدرة لنموذج ARDL

| المتغيرات المستقلة        | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.  | مستوى المعنوية |
|---------------------------|-------------|------------|-------------|--------|----------------|
| الناتج المحلي             | 16.63144    | 6.801204   | 2.445367    | 0.0370 | % level5       |
| الائتلاف الحكومي          | 31.32996    | 7.877018   | 3.977388    | 0.0032 | 1% level       |
| الصادرات                  | -4.266101   | 8.626391   | -0.494541   | 0.6328 | غير معنوي      |
| الصادرات في المدى الطويل  | 39.320244   | 13.049081  | 3.013258    | 0.0236 | % level5       |
| سعر الصرف                 | -0.135089   | 0.057699   | -2.341287   | 0.0439 | % level5       |
| سعر الصرف في المدى الطويل | -3.189586   | 0.775218   | -4.114439   | 0.0063 | 1% level       |

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (1995 - 2018) وباستخدام برنامج E-views 10 .

يتضح لنا من النتائج الواردة في الجدول (7) أن جميع المتغيرات في النموذج (الاستئثار الاجنبي و الناتج المحلي و الائتلاف الحكومي و الصادرات و سعر الصرف) ثابتة و مستقرة في الفارق الأول (التقاطع والتقاطع مع الاتجاه / Trend - Intercept) عند مستوى المعنوية (1%، 5%، 10%) على التوالي . وبهذا يمكننا اجراء عملية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج .

2. التكامل و التكامل المشترك (Johannsen test Co-Integration Analysis) بعد الانتهاء من عملية اختبار وجود الثبات و الاستقرار في البيانات المستخدمة، تم اجراء اختبار التكامل المشترك لمعرفة مدى وجود التكامل بين المتغيرات الداخلة في النموذج، و الجدول (8) يوضح نتائج التقدير .

جدول (8)

يبين نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج

| Unrestricted Co-integration Rank Test (Trace)               |                    |                       |               |        |
|---|--------------------|-----------------------|---------------|--------|
| المتغيرات   | Trace Statistic    | Critical Value (0.05) | قيمة الاحتمال | القرار |
| الاستئثار الاجنبي   | 147.1019           | 79.34145              | 0.0000        | قبول   |
| الناتج المحلي   | 91.32119           | 55.24578              | 0.0000        | قبول   |
| الائتلاف الحكومي  | 51.97319           | 35.01090              | 0.0004        | قبول   |
| الصادرات  | 23.92437           | 18.39771              | 0.0076        | قبول   |
| سعر الصرف   | 5.692371           | 3.841466              | 0.0170        | قبول   |
| Unrestricted Co-integration Rank Test (Maximum Eigenvalue)  |                    |                       |               |        |
| المتغيرات   | Maximum Eigenvalue | Critical Value (0.05) | قيمة الاحتمال | القرار |
| الاستئثار الاجنبي   | 37.16359           | 55.78068              | 0.0001        | مقبول  |
| الناتج المحلي   | 30.81507           | 39.34800              | 0.0036        | مقبول  |
| الائتلاف الحكومي  | 24.25202           | 28.04881              | 0.0150        | قبول   |
| الصادرات  | 17.14769           | 18.23200              | 0.0347        | قبول   |
| سعر الصرف   | 3.841466           | 5.692371              | 0.0170        | قبول   |
| مستوى المعنوية عند (1%*) و (5%** ) و (10%***) على التوالي . |                    |                       |               |        |

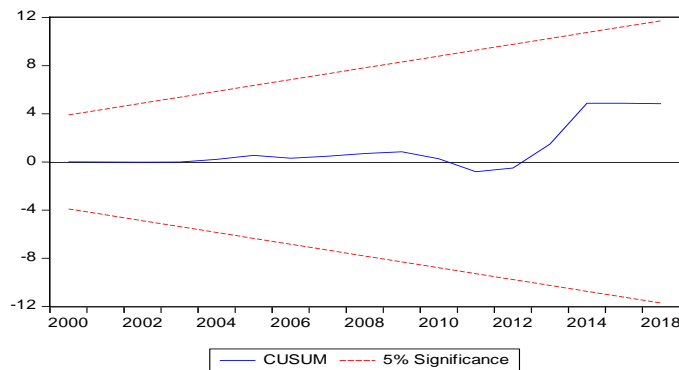
المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (1995 - 2018) وباستخدام برنامج E-views 10 .

ولكي يسمح بإجراء تقدير النموذج من الضروري على الأقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، ومن خلال الجدول (8) نجد ان كافة المتغيرات الداخلة في النموذج ذات علاقة تكاملية مشتركة ببعضها البعض عند مستوى المعنوية (1% و 5% و 10%)، وبهذا تقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود العلاقات التكاملية المعنوية من الناحية الاقتصادية و الاحصائية و القياسية، ونرفض فرضية عدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

ويتبين من الجدول (11) أيضا أن معامل التحديد R-Squared بلغ (0.99)، وهذا معامل التحديد المعدل (Adjusted R2) للنموذج المقدّر يبلغ (0.98) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي، الاتفاق الحكومي، الصادرات وسعر الصرف) تفسر حوالي (99% و 98%) من التغيرات الحاصلة في (الاستثمار الاجنبي).

ب: اختبار استقرار النموذج (Stability Test):

للتأكد من استقرار التغيرات الهيكلية في النموذج المعتمد في هذا البحث يجب استخدام الاختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي المعودة (CUSUM) وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعودة (CUSUM of Squares). وبعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال. ويمكن تصوير ذلك من خلال الشكل البياني للنموذج المعتمد بالأني:



من خلال الشكل اعلاه، ومن خلال اختبارات (CUSUM of Squares) و (CUSUM Test) يظهر أن البيانات المستخدمة في النموذج المقدر والمعتمدة مستقرة، لأن المنحنى الخاص بالبيانات (اللون الأزرق) يقع بين الخططين وهذا يدل على استقرار البيانات عند مستوى المعنوية (5%).

## الاستنتاجات والمقترحات

### أولاً: الاستنتاجات

إن المستثمر الاجنبي يحقق ارباحاً من جراء هذه الاستثمارات إلا أن نتائج عملية هذه الاستثمارات سوف تبقى على أرض الدول المضيفة، فضلاً عن مساهمة هذه الاستثمارات في سد النقص في تمويل عمليات التنمية وتسريع وتنشيط النمو الاقتصادي، كما أنه يمثل أحد مصادر التمويل الخارجي البديل للمصادر المحلية، وبذلك نعتقد أن الدول المضيفة هي الراجحة الأكبر من جراء ذلك.

تم التحقق من استقرارية المتغيرات وأجراء اختبار التكامل المشترك وتقدير النموذج الانحدار المتعدد، وتبين أن النموذج المقدر لا يعاني من مشاكل القياس، وبلغت قيمة معامل التحديد 98%، مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة 98% من التغيرات في المتغير التابع (الاستثمار الاجنبي المباشر)، وابتقى 2% تعزى لمتغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج المقدر.

يتبين من خلال النموذج المقدر أن كل من الناتج المحلي الاجمالي والاتفاق الحكومي يؤثر تأثيراً إيجابياً في الاستثمار الاجنبي بمقدار (16.63%) و (31.32%)، إلا أن تأثير سعر الصرف سلبياً على الاستثمار الاجنبي بحيث يؤدي إلى تخفيض الاستثمار الاجنبي بمقدار (0.13%) وهذه التأثير زادت إلى (3.18%) في الأمد الطويل، كما

من الجدول (10) يتبين أن كل من الناتج المحلي والاتفاق الحكومي يؤثر تأثيراً إيجابياً في الاستثمار الاجنبي بمقدار (16.63%) و (31.32%)، إلا أن تأثير سعر الصرف سلبياً على الاستثمار الاجنبي بحيث يؤدي إلى تخفيض الاستثمار الاجنبي بمقدار (0.13%) وهذه التأثير زادت إلى (3.18%) في الأمد الطويل.

ومن خلال الجدول (10) أيضاً يتبين أن تأثير الصادرات إيجابي في الاستثمار الاجنبي وله انعكاسات إيجابية واضحة وكبيرة في الأمد الطويل وذلك اعتماداً على قيمة الاحتمال الحرجة التي هي أقل من مستوى المعنوية (5%) و اعتماداً على (حجم) المعلمة المقدره وقيمتها وإشارتها الخاصة بتأثير الصادرات، لما كانت زيادة الصادرات بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الاجنبي بمقدار (39.32%).

### 5. الاختبارات التشخيصية لمصادقة النموذج (Diagnostic tests)

الخطوة الأخرى في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي هي مرحلة تقييم النموذج المقدر، لكي يكون تقدير معاملات النموذج أكثر دقة ويعتمد عليه صانع القرار، لذا استخدم هذا البحث اختبارات تشخيصية عدة بما في ذلك:

أ: اختبارات لتقييم مدى صلاحية وملاءمته: Diagnostic test and Statistical Indicators

ضرورة فحص صلاحية النموذج المقدر وإمكانية تطبيقها في الحياة العملية حالياً ومستقبلاً، وكذلك يمكن أن تستخدم النماذج المقدره لأغراض التنبؤ، فإن ضرورة النموذج تتجاوز غالبية المشاكل القياسية، يلخص الجدول الآتي نتائج هذه الاختبارات التشخيصية:

جدول (11)

يبين نتائج اختبار لصلاحية النموذج

| مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات  | المؤشرات                        |                                 |  |                       | النموذج المقدر                                |
|---------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|--|-----------------------|---|
|                                 | مشكلة التشخيص                   | مشكلة عدم تجانس التباين         | مشكلة الارتباط المتعدد                                   | مشكلة الارتباط الذاتي |   |
| (0.7279)                        | (0.0633)                        | (0.2157)                        | X3 للمتغيرين X4, بين (2-10) لا توجد مشكلة لأنه أقل من 10 | (0.8348)              | نتائج التقدير لا توجد مشكلة لأنه أكبر من 0.05 |
| لا توجد مشكلة لأنه أكبر من 0.05 | لا توجد مشكلة لأنه أكبر من 0.05 | لا توجد مشكلة لأنه أكبر من 0.05 | لا توجد مشكلة لأنه أقل من 10                             |                       |   |
| Adjusted R2                     | 0.9807                          | R-Squared                       | 0.9903   |                       |   |

المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على البيانات السنوية للمدة (1995 - 2018) وباستخدام برنامج E-views 10.

يتضح لنا من الجدول (11) واستخدام النموذجين (OLS - ARDL) والتنسيق بينها، عدم وجود دليل على وجود أي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر. واجتياز النموذج معظم الاختبارات الاحصائية (كالارتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين والتشخيص وعدم توزيع الطبيعي)، وذلك دليل على حسن استخدامها (النماذج المقدره).

يونس ، مفيد دنون ودنيا احمد عمر ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في اقطار عربية مختارة ، بحث مستقبلية ، العدد 15 ، 2006 .

### ثانيا : المصادر باللغة الانكليزية

- Montfort,Karl (2002),easing the way for foreign direct investment ,The Economic Journal . no,26, Londo
- Obwna, Marios. B. (2000),Determinants of foreign direct investment and their impact on economic growth in Uganda, www.web.idrc.ca/uploads/users.
- World Bank, DEC Notes, Research Finding, What Determinants Foreign DirectInvestment? No. 16, Washington, 1996.

تبين أن تأثير الصادرات ايجابي في الاستثمار الاجنبي وله انعكاسات ايجابية واضحة و كبيرة في الامد الطويل .

ثانيا: المقترحات

العمل على تهيئة البيئة التشريعية والاقتصادية والامنية التي تساهم في جذب الاستثمارات الاجنبية الى العراق ، ووضع الية تنفيذية بالاستفادة من تجارب الدول الاخرى التي سبقت العراق في هذا المضمار ، لكون هذا النوع من الاستثمارات يمثل وسيلة لتعبئة الموارد وخلق فوائض مالية ويساهم في تدريب وتطوير الكوادر الوطنية . العمل على تقديم المزيد من الحوافز لجذب تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر عن طريق اعتماد سياسات اتفاقيه توسعية بشكل خاص مايتعلق بقطاعي التعليم والصحة والبنى التحتية لرفع مستوى الانتاجية ، كون ذلك يساهم في زيادة وتيرة النمو الاقتصادي الامر الذي ينعكس ايجابيا على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر .

التأكيد على اعتماد سياسات اقتصادية كفوءة عن طريق وضع استراتيجية اقتصادية ذات اهداف واولويات وطرق تنفيذ واضحة تساهم في معالجة التحديات التي تواجه النمو الاقتصادي في العراق ، وتحديد الاليات والاجراءات القانونية والاقتصادية التي تساهم في ذلك ، فضلا عن اتباع سياسة مالية مناسبة بالشكل الذي يضمن استقرار سعر الصرف ، والتحكم في المستوى العام للأسعار باعتباره احد العوامل التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر .

### قائمة المصادر

#### اولا : المصادر باللغة العربية

- باشا ، زكريا عبد الحميد ، 1990 ، نقود وبنوك من وجهة نظر اسلامية ، الطبعة الاولى ، الكويت .
- بوخاري ، حلوموسى ، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة سعرالصرف الاجنبي ، بيروت ، 2010 .
- الجبوري ، عبد الرزاق حمد حسين ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2014 .
- جميل ، هيل عجمي ، الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن حجمه ومحدداته ، مجلة اريد للبحوث والدراسات ، المجلد الخامس ، العدد الاول ، جامعة اربد الاهلية ، الاردن ، 2002 .
- خلف ، فليح حسن ، العولمة الاقتصادية ، عالم الكتاب الحديثة ، اربد ، الاردن ، 2009 .
- خليل ، ستار جبار ، (أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية) ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، الجامعة المستنصرية ، العدد الخامس عشر ، أيلول 2004 .
- صالح ، مظهر محمد ، نظام معدلات الصرف في العراق : نموذج تشخيصي للواقع العراقي ، 2008 .
- عبادي ، بتول مطر وياقر كرجي حبيب ، سياسات مقترحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر للعراق ، مجلة الكوكت للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة واسط ، العدد 17 ، 2015 .
- عبدالسلام ، رضا ، الاستثمار الاجنبي المباشر كآلية لتقليص اثار سياسات التحول الاقتصادي على سوق العمل ، وزارة التخطيط والتنمية الادارية ، الكويت ، 2006 .
- عبدالسلام ، رضا ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة ( دراسة مقارنة لتجارب ك لمن شرق وجنوب اسيا مع التطبيق على مصر ، المكتبة العصرية ، مصر ، 2009 .
- عبدالعزيز ، احمد وآخرون ، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على البول النامية ، مجلة لإدارة والاقتصاد ، العدد الخامس والثمانون ، 2010 م
- العبيدي ، فاضل محمد ، البيئة الاستثمارية ، الطبعة الاولى ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ، 2012 .
- محمد ، اميرة حسب الله ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة العربية ( دراسة مقارنة تركيا وكوريا الجنوبي قومصر ) ، البار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2005 .
- منصور ، عصام عمر ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل المتغيرات الدولية ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، 2010 .
- هاجن ، افرين ، اقتصاديات التنمية ، ترجمة جورج خوري ، مركز الكتب ، الاردن ، 1988 .